ضمانات اليمن للمانحين خطوة نحو مستقبل أفضل

● ذاع صيت رئيس الوزراء اليمني المعيَّن حديثاً علي محمد مجور بأنه معاد حقيقي للفساد عندما كان يشغل منصبه السابق وزيراً للكهرباء في الحكومة التي خلفها. فمن ضمن جهوده لتصحيح بعض الاختلالات أمره بفصل أمداد الكهرباء لأحد مقرات الحزب الحاكم في اليمن المؤتمر الشعبي العام لعدم سداد فواتير الكهرباء المتراكمة عليه لخمس سنوات متتالية.

إختيار مجور رئيساً للحكومة اليمنية الجديدة يعكس أهتمام الرئيس اليمني علي عبدالله صالح بإقناع المانحين الدوليين بالنوايا الجادة للحكومة في السير قدماً نحو إجراء إصلاحات اقتصادية ومكافحة الفقر والفساد.

وهذا التعيين يهدف أيضا إلى إجراء فصل بين سياسات الإدارة الاقتصادية والإدارة الحزبية للمؤتمر الشعبي العام، والأخيرة ستكون حكراً على رئيس الوزراء السابق عبدالقادر باجمال.

في نوفمبر الماضي، بعد إعادة إنتخاب الرئيس صالح، تلقت الحكومة اليمنية تعهدات من مؤتمر للمانحين- عقد في العاصمة البريطانية لندن- بتقديم مساعدات مالية وصلت إلى ٤,٧ مليار دولار أمريكي للسنوات الأربع القادمة.

أحد أسباب سخاء المانحين كانت الضمانات المقدمة من الحكومة اليمنية باتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان وجود رقابة فاعلة لصرف المساعدات وأن المبالغ المالية لن تتلاشى في البيروقراطية والاقتصاد الشكلي، كما حدث ذلك في الماضي.

تمثل حصة الأسد من التعهدات المالية الأجنبية على شكل منح من دول الخليج العربي، ليس فقط لأنها تملك ثروات احتياطية نتيجة إمدادات النفط الواسعة بل لأنها أيضا مهتمة كثيراً بترميم الإنهيارات الاقتصادية التي تحدث لجاراتها العربيات التي تعاني من الفقر والكثافة السكانية.

فبكونها إحدى الدول الأقل نمواً في العالم، حيث التغطية الكهربائية تصل إلى نسبة ٣٠ بالمائة مما هو مطلوب و٦٤ بالمائة من السكان لا تتوافر لديهم مياه شرب نقية، تصبح اليمن في أمس الحاجة لدعم مالي خارجي.

كثيرون هم من توقعوا أن رئيس الوزراء اقتصادي تخرَّج من جامعة فرنسية، سيردف إلى حكومته وجوه تكنوقراط شابة. المانحون سيرقبون عن قرب التعاون مع نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية إلى جانب موقعه السابق كوزير للتخطيط والتعاون الدولي في الحكومة السابقة عبدالكريم الأرحبي، والذي لعب دوراً محورياً في إنجاح مؤتمر لندن.

والمتوقع أن مجور سيدير بإحكام تنفيذ الخطة الخمسية (٢٠٠٦) التي تهدف إلى تحقيق معدل حقيقي لمستوى دخل الفرد ليزيد على ٧ بالمائة، والتركيز على نحو أساسي في تعزيز حصر الإنفاق العام وتقليص الإنفاقات الهامشية الحالية.

ولتحقيق هذا الهدف، يتوجب على الحكومة بذل جهود مخطط لها للتخلص من تقديم إعانات مالية وتخفيض فاتورة الأجور وتقليص إنفاقات الدفاع. ومع ذلك، فمن الواضح أن الحكومة الجديدة سيكون أمامها طريق طويل لتحقيق ذلك.

فوفقا لميزانية عام ٢٠٠٧، فإن المبالغ المخصصة للصرفيات الخاصة من المنتجات النفطية تفوق ميزانية مشاريع العاصمة صنعاء، على الرغم من أن ميزانية الحكومة في خطتها الخمسية ستوقف كل أشكال الإعانات المالية بحلول عام ٢٠١٠.

وزارة المالية أحتفظت بميزانيتها بعيداً عن الاعتمادات المالية المقدمة من مانحي لندن. وتعهدت بالحفاظ على المساعدات المالية بمعزل عن حسابات الميزانية العامة للحكومة لتقلق من مخاوف المانحين الأجانب بأن تبرعاتهم ربما لا يتم استثمارها في المشاريع العامة كما هو مخطط لها، لكن بدلاً عن ذلك يتم تأجيل صرفها على المظهر العام أو الأخطر من ذلك تضيع في الفساد.

ومع ذلك، فقد تعرضت الحكومة السابقة لانتقاد شديد من المعارضة البرلمانية بسبب فشلها في معالجة مستويات الفقر العالية في البلاد. وبذلك تكون كل تلك المشاكل قد نقلت إلى مجور ليعالجها بحكومته الجديدة.

في إعلانه عن تعيين مجور، أوضح الرئيس صالح بأنه يتمنى من باجمال أن يكثف جهوده في عمله كأمين عام لحزب المؤتمر الحاكم للإعداد للإنتخابات البرلمانية القادمة المتوقع إجراؤها في عام ٢٠٠٩ م.

لكن أكثر ما يقلق الزعماء السياسيين في البلاد حالياً هو التمرد المتواصل الذي يقوده متشددون في محافظة صعده الواقعة في شمال شرق البلاد.

بداية أحداث التمرد كانت في سبتمبر ٢٠٠٤ عندما بدأ زعيم جماعة الشباب المؤمن، حسين الحوثي بالإنشقاق عن الحكومة المركزية احتجاجاً على تعاون اليمن مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب.

وبعد معارك متفرقة وسلسلة من الهدنة قصيرة العمر، أنفجر قتال شرس بين القوات الحكومية وبين الحوثيين في يناير الماضي، عندها أعلن الرئيس صالح عن عزمه اجتثاث الجماعة لقتلها عدداً من الجنود في هجوم غادر على موقعهم العسكري.

■ لندن : عن موقع «وحدة تبادل المعلومات الاقتصادية في بريطانيا»

الهتار: نخطط لحوار مع الارهابيين بعد أن تضع الحرب أوزارها

■ قالت الحكومة اليمنية إنها تعمل على دراسة خطة لمدة عامين لتجنب أي حرب مستقبلا، مثل التي تجري أحداثها حالياً مع جماعة متطرفي الحوثي في شمال البلاد.

في مقابلة خاصة لصحيفة «غولف نيوز» مع القاضي حمود الهتار وزير الأوقاف والأرشاد، قال الهتار إن الخطة تهدف إلى تحديد أسباب التطرف وإحلال الإعتدال بدلاً عنه.

وقال الهتار الذي عُرف ببرامجه الحوارية مع عناصر «القاعدة» واتباع الارهابي الحوثي: "تهدف الخطة أيضا إلى خلق ثقافة التسامح والتعايش بين اليمنيين من جهة وبين اليمنيين والأمم الأخرى من جهة أخرى".

بدأ الهتار برنامج الحوار في اغسطس ٢٠٠٢ مع اليمنيين العائدين من أفغانستان ونتج عن الحوار معهم إطلاق سراح المئات منهم. وقال إن الخطة الجديدة ستشمل الشباب المتاثرين بأفكار المتصوفين.

"نعم، الاستراتيجية ستتعامل مع المتطرفين، أياً كانوا، وإذا كان هناك أشخاص متاثرين بأفكار متطرفة، فإن الاستراتيجية ستكون عاملاً مهماً لمعالجة أفكارهم المغلوطة.

المدارس

لأكثر من عامين كانت وزارة الأوقاف تراقب المدارس الدينية بهدف إغلاق المدارس التي تعمل بمعزل عن القانون وتعتمد الآراء المتطرفة والعنف في مناهجها. لكن لم يتم إغلاق أية مدرسة دينية.

القاضي الهتار لم يؤكد أو ينفي ذلك لأنه كما يقول إنه لم يتعين في الوزارة إلا قبل بضعة أسابيع، لكنه قال إن القضية ستكون موضوعة للنقاش، مضيفاً أن هناك إجراءات يجب أن يتبعها أي شخص أو جماعة تريد أن تؤسس لمثل هذه المدارس.

مدارس السلفيين التي بدأت في الظهور في أرجاء اليمن هي من بين المدارس التي تريد الحكومة أن تتخلص منها لوقف التطرف. أتباع الحوثي قاموا بمهاجمة إحدى مدارس السلفيين في صعدة بعد أتهامهم بأن طلاب المدرسة يقاتلون مع القوات الحكومية. وبالرغم أن السلفيين لا يعترفون لا بالدستور ولا بالديمقراطية، إلا أنهم يطالبون بالأمتثال للرئيس علي عبدالله صالح الذي تم انتخابه بموجب الدستور اليمني.

يقول الهتار: "السلفيون يؤمنون بشرعية النظام الحالي، ومادامو يؤمنون بشرعية النظام فإنهم سيعترفون بنتائج ووسائل تنصيب الحاكم، التي تكمن في الديمقراطية والدستور".

ويضيف القاضي الهتار قائلا: "هم لا يؤمنون بالدستور.. نعم وهذا رأيهم. لكنهم لا ينتهكونه. الدستور والقانون يجب أن يكونا مرجعية للكل، لذلك فمن ينتقد الدستور فهو معتدل وليس متطرفاً".

مدارس العنف

قال الهتار: "إذا بدأت أي من المدارس الدينية في الدعوة للعنف، فيجب إقفالها. حتى إذا لم يبدأ العنف. إذا مناهجها تدعو لاستخدام الأسلحة ومحاربة الدولة أو الآخرين فهذا شيء خطير".

وأكد الوزير القاضي الهتار أن الاستراتيجية تهدف إلى إزالة اسباب العنف والكراهية ووسائل تحريض الأشخاص ضد الآخرين. "إننا ندعوا للحوار بين الأديان ومع الدول والشعوب والحضارات لتحقيق التعايش بين اتباع الأديان والأمم المختلفة. وذلك يجب أن يلقى احتراماً من الجميع.

وعن سؤال حول بعض أئمة المساجد الذين يحتقرون ويسبون من هم غير مسلمين خلال أدعيتهم في المساجد، قال القاضي الهتار: إن ذلك ليس من الإسلام. "ليس هذا إسلام مطلقاً فالإسلام الحقيقي لديه مواقف واضحة جداً للتعامل مع الآخرين. فمثل هذه الأدعية لا تتلاءم مع جوهر الإسلام. لقد أُمرنا على معاملة غير المسلمين بلطف، إلا إذا حاربونا في بلادنا أو أخرجونا من ديارنا. فالكفر أو التحول إلى دين مختلف ليس مبرراً للحرب أو قتل أو شتم الناس.

وعن سؤال حول الخطوات التي ستتخذها وزارته ضد خطب المتطرفين، قال الهتار: إن الخطب الدينية التي تدعو لإقصاء الآخرين أو كراهيتهم يجب إن يعاد النظر فيها.

الحوثي نسخة من القاعدة

قال القاضي الهتار إن المتمردين في صعدة شمال اليمن يضللون الناس، ويعتمد زعيمهم الحوثي على أسلوب منظمة القاعدة التي انشأها أسامة بن لادن، مضيفا أن الحوثي واتباعه يريدون فقط تحقيق مكاسب سياسية وشخصية على حساب الإسلام والمسلمين.

وقال : أستغل الحوثي الفراغ الإيديولوجي في أوساط الشباب في منطقته وحاول أن يملئ هذا الفراغ بأفكاره الخاطئة عن طريق زرع معتقدات خاطئة حول الإسلام.

القاضي الهتار كان قد أدار حواراً مع أتباع الحوثي لكنه فشل قبل نشوب الحرب الأخيرة.

وقال: إن الحوثي واتباعه أعتمدوا على "نفس أسلوب القاعدة في استغلال الشباب وتحقيق مكاسب سياسية وشخصية على حساب الإسلام والمسلمين عندما تفجرت الحرب بداية هذا العام، أصدرت اليمن فتاوى وأحكاماً دينية تقول إن محاربة اتباع الحوثي واجب ديني.

وعلى الرغم أن وزير الأوقاف اليمني قال إن ما يحدث في صعدة حالياً ليست حرباً طائفية إلا أنه دافع عن إصدار فتاوى ضد الحوثيين قائلاً : "إنه تمرد مسلح وخرق للقانون والدستور، لكن بالتأكيد هناك نصوص في القرآن والسنة التي تدعم شرعية كل الدساتير والقوانين المعتدلة التي تحرم إسقاط الحكومات. والإنقلاب على النظام الحالي بالقوة محرم بكل القوانين البشرية.

ويضيف الهتار أن اليمن ليست ضد أية طائفة دينية بعينها، لكنها ضد من ينتهك القانون ويستخدم العنف ضد الدولة. وعلى الرغم من فشل المحاولات السابقة، قال الهتار إنه سيواصل الحوار مع الحوثيين بعد أن تضع الحرب أوزارها، يجب أن يكون هناك حوار لحل كل المشاكل: بدأت مشكلة صعدة بايديولوجية ويجب أن يتم معالجتها بايديولوجية.

■ عن صحيفة «غولف نيوز»

إغلاق أسواق الأسلحة في اليمن

القرار الذي اتخذته الحكومة اليمنية بإغلاق كل أسواق الأسلحة والمنافذ التي تدخل من خلالها إلى البلاد سيساعد في الحد من الصراعات القبلية وتخفيض نسبة الجريمة، خصوصاً في هذا الوقت الذي تصاعدت فيه حدة المواجهة بين القوات الحكومية اليمنية وبين اتباع جماعة الحوثي في شمال اليمن.

الحكومة اليمنية الجديدة التي يرأسها علي محمد مجور قررت إغلاق كل أسواق الأسلحة ولم تستثن من قرارها حتى الذخيرة والألعاب النارية المنتشرة في أنحاء البلاد. الحكومة بررت قرارها بأن هذه الأسواق تساهم في انتشار الأسلحة وتداولها بشكل غير قانوني مما يؤثر سلباً على الأمن والسلم والتنمية والاستثمار.

يقول مراقبون بأن هذا القرار يهدف أيضا إلى تعزيز أجواء الأستثمار في اليمن خصوصاً بعد إنعقاد مؤتمر تشجيع الاستثمار في اليمن، وبالإضافة إلى الزيارة الأخيرة التي قام بها بيتر غوديرهام، مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وزارة الخارجية البريطانية، حيث عبر عن قلق بلاده من القتال المتواصل في صعدة ومصادر التسلح في تلك المحافظة.

وزير الداخلية اليمني رشاد العليمي أصدر أوامره بتشكيل لجان متخصصة مهمتها إغلاق محلات الأسلحة وحصر وتوثيق محتوياتها.

وقال العليمي إن التجار الراغبين في مواصلة مزاولة تجارة الأسلحة الشخصية والألعاب النارية عليهم تقديم طلبات إلى وزارته في غضون شهر لإصدار تصاريح قانونية لهم، وإلا فإن وزارة الداخلية ستقوم بمصادرة كل الأسلحة والذخيرة والألعاب النارية بعد إنتهاء فترة الشهر من الذين لم يقوموا بتقديم طلبات لنيل تصاريح لمزاولة هذه التجارة بشكل قانوني.

عبدالرحمن المروني، رئيس منظمة دار السلام اليمنية المعنية بمكافحة الثأر والعنف، قال: إن منظمته رحبت بالقرار لأنه "سيخفض من الصراعات وأعمال العنف القبلية".

إحصاءات وزارة الداخلية تكشف عن حوالي ٣٥٠٠٠ جريمة حدثت في عام ٢٠٠٦، بزيادة قليلة عن إحصاءات عام ٢٠٠٥ حيث تم تسجيل وقوع قرابة ٣٤٥٠٠٠ جريمة. اخصائيون نسبوا هذه النسب العالية إلى العدد الكبير من حوادث إطلاق النار في البلاد.

وقد سجلت منظمة دار السلام وقوع ٢٢ صراعاً قبلياً خلال عام ٢٠٠٦م.

يقول المروني: إن تجار السلاح يرغبون في الاستجابة للقرار، مضيفا بقوله: "لقد زرنا أسواق بيع السلاح ووجدنا تفهماً من جانب تجار السلاح على وقف هذه التجارة".

اقتناء السلاح هو عُرف يمني تقليدي. فهناك على الأقل بندقية في كل منزل يمني.. ونحن نلوم وسائل الإعلام الرسمية لعدم زيادة التوعية بين المواطنين على مخاطر الاحتفاظ بالأسلحة.

ووفقا للمروني، فإن ٢١ قبيلة قد وقَّعت مع منظمته معاهدة تلزم وقف استخدام الأسلحة النارية عند الاحتفال بالأعراس، وهي الخطوة التي ستقلل من عدد ضحايا إطلاق النار في مناسبات الأعراس في اليمن.

وأردف إن منظمته بدأت في تنفيذ خطة استراتيجية للفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ لمساعدة تنظيم حيازة السلاح والتغلب على الأيديولوجيات المتطرفة ومكافحة العنف، حيث ستقوم فرق متطوعة بالقيام بزيارات إلى مناطق مختلفة لنشر التوعية، خصوصا في أوساط طلاب المدارس.

في اليمن هناك ما يقارب ١٨ سوقاً لبيع السلاح وحوالي ٣٠٠ محل لبيع المسدسات. ولا يوجد رقم محدد لعدد الأسلحة المنتشرة في أرجاء البلاد، لكن بعض التقارير تشير إلى أن هناك ما بين ٤٠ إلى ٥٠ مليون قطعة سلاح في اليمن. وبعض القبائل الكبيرة الموجودة في مأرب والجوف تمتلك أسلحة ثقيلة.

ومن المفترض أن يصادق البرلمان اليمني على مشروع قانون ينظم حيازة السلاح في اليمن، لكن هناك برلمانيين يعارضون القانون بصرامة.

● عن وكالة ايرين (موقع اخباري وتحليلي تابع لمنظمة الأمم المتحدة).